

آفاق الحداثة في فكر الإمام

محمد باقر الصدر

م. د. عامر عبد الأمير حاتم
جامعة بغداد / كلية التربية (ابن رشد)
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

ملخص البحث

بدأت بحثي بمقدمة ذكرتُ فيها أنّ الإمام محمد باقر الصدر يشكّل ظاهرة متميزة في عالم الفكر الإسلامي المعاصر، فقد انطوت شخصيته الفذة على العديد من الأبعاد التي برز فيها عنصر الإبداع والريادة والتجديد في الحقول المختلفة من حقول المعرفة الإسلامية والإنسانية .

ثم قسمتُ بحثي إلى ثلاثة مباحث :

ففي المبحث الأول سلطتُ الضوء على معنى الحداثة في اللغة والاصطلاح، وأوصلتني تلك التعريفات إلى نتيجة مفادها: أن الحداثة بمفهومها الغربي نسبية، بينما حداثة القرآن فهي مطلقة ومستمرة .

أما المبحث الثاني فقد عالجت فيه الحداثة من وجهة نظر الإمام محمد باقر الصدر ، من حيث المفهوم والمبادئ، ولاحظتُ الاختلاف الكبير بين الحداثة التي تعتمد على الفكر الإنساني الوضعي، والحداثة التي تعتمد على الفكر ذات المصدر الإلهي .

أما المبحث الثالث سلطتُ الضوء فيه على نماذج الحداثة في فكر الإمام محمد باقر الصدر، حيث انتقيت

خمسة منها :

- ١- نموذج الحداثة في علم أصول الفقه .
 - ٢- نموذج الحداثة في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم .
 - ٣- نموذج الحداثة في صياغة المذهب الاقتصادي الإسلامي .
 - ٤- نموذج الحداثة في تفسير أحداث التاريخ بصورة عامة ، وتاريخ أئمة أهل البيت : بصورة خاصة .
 - ٥- نموذج التنمية الحضارية .
- ثم أنهيتُ البحث بذكر النتائج التي توصلت إليها .

Abstract

I Started my research with an introduction in which I Shade the light on the Scientific character of the Islamic thinker Muhammed Bakir Al-sadr which involved many aspects of creations and renewing meanings in the different fields of the human and Islamic knowledge .

I divided this study in three researches :

The first research : I Shade the light on the meaning of modernism in Language and tradition, and these definitions reached me to aresult that the western modernism is proportiond while the Quranic Modernism is absolute and continuous.

The Second research : I dealt with the openion of the Islamic thinker Muhammed Baker Al- Sadr in " Modernism" and its concepts, and mentiond the great difference between the positive modernism that depends the human source, and the Islamic Modernism that depends the divine source.

The third research : then I shade the light on the samples of Modernism in the thought of the Islamic thinker Muhammed Bakir Al- Sadr, Idealt with five practical Samples:

Modernism in the science of Osul, Modernism in the Tafseer of the holly Quran, Modernism in his analysis for the economic doctrine in Islam, Modernism in his analysis of the events of Islamic history, and at last modernism in the asp

المقدمة

يشكل الإمام الصدر ظاهرة متميزة في عالم الفكر الإسلامي المعاصر، فلقد انطوت شخصيته الفذة على ابداعات فكرية وريادة حقيقية في حقول معرفية ذات جوانب متعددة، فضلاً عن إضافاته المتميزة للفكر الإسلامي بأجمعه.

فقد كان الإمام الصدر مرجعاً دينياً حمل لواء التغيير والاصلاح في المؤسسة الدينية وأعطى للمرجعية الدينية صورتها المشرقة في استيعاب لمشكلات الفرد والمجتمع المسلم على السواء وحاجتها كل منهما إلى الحل الإسلامي الذي يحقق الإنسجام مع الشريعة السمحة ومتطلبات الواقع المتجدد.

وكان المفكر الإسلامي الذي نقل واقع المواجهة الفكرية بين الإسلام وغيره من الفلسفات والعقائد والافكار الأخرى، من خندق الدفاع إلى ساحة التحدي والمواجهة، فطرح الإسلام بديلاً حقيقياً يشبع حاجات الإنسانية المتعطشة وينقذها من التيه والضلال الذي تتخبط فيه.

وكان الإمام الصدر، ضمير الأمة الإسلامية الحي، وقلبها النابض، وعقلها الواعي، وفكرها المبدع، فاستطاع خلال سنّي عمره القصير، أن يقدم لأمته الشيء الكثير النادر، وأن يعطيها النثر الفذّ وأن يوصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها.

ما قدّمه الإمام الصدر في مجالات المعرفة المختلفة لا يحق لنا النظر إليه على أنه تراث فكري مجرد، إنما المطلوب توظيفه بصورة دائمة، وتقديم نظرياته ومشاريعه لأبناء الأمة؛ لأننا نؤمن أنّ نتاج الإمام الصدر هو مشروع فكري حي.

فقد اتسمت أعمال الإمام الصدر بأنها تعبير عن محاولات منهجية جادة لتأصيل نظرية إسلامية في كل حقل من حقول المعرفة الإسلامية التي اهتم بالكتابة فيها.

ولو حاولنا أن نتعرف بدقة على ما تسعى مجموعة مؤلفاته لتأسيسه، سنلاحظ بوضوح أنها تنتظم في مشروع واحد، وهو محاولة تحديد إطار نظري في بحث ودراسة الفكر الإسلامي، وتحديد منهج آخر في البحث يتواءم مع متطلبات الحياة المعاصرة.

وبكلمة أخرى أن الهمّ الأساسي الذي يضطلع به مشروع الإمام الصدر، هو الحرص على اكتشاف نظريات الإسلام في التاريخ والاقتصاد والسياسة والفلسفة والمجتمع الذي ينشد التقدم في المجالات الحياتية والأخروية، فهو مكتشف كبير دأب على الأخذ بمنهج التفكير الإسلامي نحو آفاق جديدة لم يعهدها هذا التفكير من قبل، إلا بصورة محدودة في أعمال بعض المفكرين المسلمين ممن سبقوه، فيما كان هذا التفكير يتحرك في دائرة المنهج المتوارث في معاينة مشكلات الحياة والتعرف على مواقف الشريعة منها، ولذلك ظلّ ذلك الفكر جامداً يكرر الإجابات ذاتها على هذه المشكلات، من دون أن

يتمكن من اكتشاف فضاءات أخرى يغور من خلالها في وقائع الحياة، ويستتطق القرآن الكريم والسنة الشريفة، لكي يقول الإسلام كلمته المطلوبة إزاء تلك الوقائع.

لقد توافرت مؤلفات الإمام الصدر على اتجاه جديد تخطى من خلاله الفكر الإسلامي الحديث، الحالة التقليدية التي ارتهن فيها، وأضحت للإسلام كلمته في مواجهة الايديولوجيات الأخرى، حيث برز الإسلام كإيديولوجيا معاصرة تنفي كل التهم الظالمة، وتمتد لتستوعب كل مشكلات الإنسان، وتقدم الحلول الناجحة لها، وتتسع لتغطي تمام حاجات ومتطلبات المجتمعات الحديثة من مقولات ونظريات ونظم وقوانين.

حقاً لقد فتح الإمام الصدر الأبواب على مصاريعها ، للدخول إلى عوالم جديدة في البحث والتحليل والاستنتاج، إذ ربط بين المشاكل العصرية وبين الحل الإسلامي. فقد ولج باب العصرية، وفتح على مصراعيه لكل باحث مسلم يستلهم روح الابداع والابتكار، ويحاول أن يقدم حلاً جذرياً لمشاكل تعاني منها المجتمعات الإنسانية.

المبحث الأول

الحداثة لغة واصطلاحاً

أ- التعريف اللغوي للحداثة:-

في المعجمات يرد لفظة ((حدث)) بصيغة الحادث وهو ما يجذ ويحدث وهو ضد القديم، والحداثة بفتح الحاء والذال هي سنّ الشباب، ويقال أخذ الأمر بحدائته أي بأوله وابتدائه، والمحدث ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة ولا إجماع، والمحدث بكسر الدال هو المجدد في العلم والفن^(١). والحدوث: كون الشيء بعد أن لم يكن، واستحدثت خبراً: أي وجدت خبراً جديداً، ومستحدثات: مولدات^(٢).

ب- التعريف الاصطلاحي للحداثة:-

يرى جابر عصفور أنّ الحداثة: ((هي البحث المستمر للتعريف على أسرار الكون من خلال التعمق في اكتشاف الطبيعة والسيطرة عليها وتطوير المعرفة بها، ومن ثم الارتقاء الدائم بموضع الإنسان من الأرض، أما سياسياً واجتماعياً فالحداثة تعني الصياغة المتجددة للمبادئ والأنظمة التي تنتقل بعلاقات المجتمع من مستوى الضرورة إلى الحرية، من الاستغلال إلى العدالة، ومن التبعية إلى الاستقلال، ومن الاستهلاك إلى الإنتاج، ومن سطوة القبيلة أو العائلة أو الطائفة إلى الدولة الحديثة، ومن الدولة التسلطية إلى الديمقراطية، فالحداثة تعني الإبداع الذي هو نقيض الاتباع))^(٣).

ويرى ناصيف نصار أنّ الحداثة: ((هي خروج من التقاليد وحالة تجديد، وتحدد الحداثة في هذا المعنى بعلاقتها التناقضية مع ما يسمى بالتقليد أو التراث أو الماضي))^(٤).

نشأت الحداثة في أوروبا منذ اللحظة التي تفككت فيها الثقافة الدينية وظهرت الثقافة العلمانية، مناهضة لجميع مبادئ الميثولوجيا التي قام عليها الدين، أي مع ولادة النظام الرأسمالي في أوروبا. وهكذا خرجت الحداثة من رحم الإقطاع وكان عنوانها الأساسي في الفكر هو (التنوير) وفي الحكم أو السلطة هو (العلمانية) أي فصل الدين عن الدولة.

ومن الفهم السابق للتعريفات ربما تستوقفنا مفردة أو تعريف ذكر في قاموس أكسفورد الحديث: ((فالتحديث يعني التجديد أو جعل الشيء ملائماً لمقتضيات العصر))^(٥). فمسألة الحداثة تعني تغييراً وتطوراً وتبديلاً وابتكاراً وتجديداً ، وهذه أمور تتبدل بتبدل الحاجة الإنسانية أو الفكر الإنساني، ومن هنا فالحداثة من منظور الفكر الغربي هو حداثة نسبية. أما حداثة القرآن فهي حداثة مطلقة مستمرة، أي أن القرآن لا يتعرض إلى الأفكار والحلول الجزئية، أو التي يمكن انتقادها على أساس جزئيتها، ولا يمكن وصفه بكتاب المرحلة فقط في مختلف المعالجات التي يطرحها، بل بكتاب كل المراحل، فهي حداثة مستمرة مطلقة لا يمكن أن تُبدل مع تغير الأزمان؛ لأنها مستمدة من الله سبحانه؛ إذ إننا لا نجد في نصوص الحداثيين الحاليين من يؤكد أنهم يملكون المنهج النهائي والكلمات التامات التي لا نقص فيها في فرع واحد من فروع العلوم أو المعارف أو غيرها، لكن القرآن الكريم يؤكد هذه الحقيقة، بل إن القرآن يخرس المقدره العلمية الحداثوية بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسئَلُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَفْقِدُوهُ مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمُطَّلَبِ﴾^(٦). فالآيات القرآنية كلها تدل على: التفوق والاعتدال المطلق لكل ما هو موجود في هذا الوجود، وتدل على المعرفة والعلم المطلق والاحاطة التامة بكل ما هو موجود في هذا الوجود، والانتقان والتقدير لكل الأشياء، والابتكار المطلق لكل الأشياء^(٧).

المبحث الثاني

الحداثة عند الإمام الصدر

المفهوم والمبادئ

لابد لنا قبل الولوج في هذا المبحث ، أن نتعرف على مفهوم الحداثة على ضوء الفكر الغربي ، باعتبار مفهوم غريباً، فماذا يعني هذا المفهوم عندهم؟

تتضمن الحداثة في المنظور الغربي نفي وجود الله. فالإطار العام للحداثة ولمنطلقاتها كما تتجلى في فلسفة الأنوار هو أنّ الفكر البشري أصبح غير محتاج لوجود الله لتفسير العالم ولتأسيس القيم الأخلاقية. لقد اتسع مجال تحرر الإنسان حسب هذه الفلسفة؛ نتيجة لنفي وجود الله أو فصل السياسة عن الدين، وقد حلل الإمام الصدر هذه المشكلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد المنهجي والميتافيزيقي والاخلاقي حيث قال: ((الإنسان الأوربي الحديث في بدايات عصر النهضة وضع مثلاً

أعلى وهو الحرية، لأنه رأى أن الإنسان الغربي كان محطماً ومقيداً... كان مقيداً في عقائده العلمية والدينية بحكم الكنيسة وتعنتها... أراد الإنسان الاوربي الرائد لعصر النهضة أن يحرر هذا الإنسان من هذه القيود... وهذا شيء صحيح، إلا أن الشيء الخاطئ في ذلك هو التعميم الأفقي. فإن هذه الحرية بمعنى كسر القيود... هذا قيمة من القيم، هذا إطار القيم، ولكن هذا وحده لا يصنع الإنسان، ليس هذا هو المثل الأعلى... هذا الإطار بحاجة إلى محتوى وإلى مضمون، وإذا جرد هذا الإطار عن محتواه سوف يؤدي إلى الويل والدمار الذي تواجهه الحضارة الغربية اليوم.^(٨)

لقد ظهرت الحداثة ابتداءً من القرن السادس عشر نتيجة لتغيرات جذرية في الميادين العلمية والدينية والأخلاقية. لقد كانت هذه التحولات تمهيداً للتقدم في مرحلة لاحقة في الميادين التكنولوجية والسياسية. إن ميزة الحداثة تكمن في كونها ليست مرحلة انتقالية لعصر لاحق. فالفكر الغربي ينظر إلى الحداثة كغاية في ذاتها تكفي نفسها بنفسها، أي كمرحلة تُنهى التاريخ (نهاية التاريخ) بدلاً من أن تكون تمهيداً لشيء آخر. فمعنى الحداثة لا يوجد خارجها. فالحداثة هي الواقع وهي المعنى، أي هي الواقع وهي المثال في نفس الوقت.^(٩)

مفهوم الحداثة عند الإمام الصدر

يرى الإمام الصدر أن الحداثة قد غيبت ونفت معنى الوجود^(١٠)، هذا عامل أساس من عوامل أزمة الحضارة الغربية، فالإمام يرى أن غياب القيم الروحية والأخلاقية في الحضارة الغربية جعل الإنسان في الغرب إنساناً قد استترق وجوع وسد منافذ العلم والحضارة عن تسلط عليهم من الناس وخلف عالماً يئن من الجور والطغيان والعذاب، عالماً تمرّقه البغضاء والحروب^(١١).

فالحضارة لما ترتبط بمعنى الوجود لا تنظر إلى الواقع إلا من خلال القيم، أي من خلال قيم تنقد الواقع باستمرار؛ لأنها تبين ما ينبغي أن يكون. أما في الحضارة الغربية فالعقلانية وحدها هي التي تحدد الوسائل والأهداف، لذلك اتسع مجال معرفة الإنسان وقدرته، وتحكّمه في الطبيعة على حساب علاقة الإنسان بالمطلق، وما ينتج عن هذه العلاقة من تطلع إلى غايات قصوى وسامية.

ويرى الإمام الصدر في هذا السياق أن الحضارة تبدأ في الانحطاط لما تفقد علاقتها مع معنى الوجود، فتفقد نتيجة لذلك الأسس الأخلاقية المعبئة للحياة الاجتماعية ولحركة التاريخ نحو مُثل عليا، ويعتبر الصدر هذه الظاهرة سنّة تاريخية تتمحور حول القيم الروحية والأخلاقية. فرسالية حضارة من الحضارات تكمن في معنى الوجود وما يتضمنه من أبعاد أخلاقية... الإنسان الأوربي جعل الحرية هدفاً، وهذا صحيح، ولكنه صير من هذا الهدف مثلاً أعلى، بينما هذا الهدف ليس إلا إطاراً في الحقيقة. وهذا الإطار بحاجة إلى محتوى وإلى مضمون، وإذا جرد هذا الإطار عن محتواه سوف يؤدي إلى الويل

والدمار، إلى الويل الذي تواجهه الحضارة الغربية اليوم، التي صنعت للبشرية كل وسائل الدمار؛ لأن الإطار بقي بلا محتوى ومضمون (١٢).

مصدر قيم الحداثة:

إن فلسفة الأخلاق عند الإمام الصدر تلتقي مع الفلسفات والايديولوجيات التي ظهرت إلى الوجود منذ ظهور الحداثة في الغرب، وهي تيارات فلسفية أكدّت على مجموعة من القيم كالحرية والمساواة والعدالة والتقدم، غير أنّ هذه القيم ليست واضحة بذاتها، فقد تؤدي أحياناً إلى تناقضات، فهذه القيم ليست لها نفس الدلالة في فلسفة الإمام الصدر. ومن هنا ضرورة توضيح هذه القيم في جانبها المفهومي: إنّ العامل الرئيس في غموض هذه القيم وفي تناقضها عندما تتم مقارنتها مع فلسفة الأخلاق في الإسلام يكمن في أساسها الوجودي، أي في نوع المصدر التي تنطلق منه هذه القيم. فالفلسفة الغربية تجعل من التاريخ ومن المجتمع والإنسان مصدراً لهذه القيم. في حين أنّ فلسفة الإمام الصدر ترى عكس ذلك تماماً، فالإنسان ليس مصدراً لهذه القيم والمجتمع والتاريخ كذلك؛ لأن هذا المصدر يؤدي إلى تناقض، فكيف يصبح ما هو كائن مصدراً لما يجب أن يكون (١٣)؟ فالإنسان والمجتمع والتاريخ كل هذه الجوانب تعبّر عما هو كائن، والقيم تعبّر عن القدرة على تجاوز الواقع لإصلاحه وتغييره، فلولا القدرة على التجاوز لما كان أي تغيير ممكناً، ولخضع الإنسان لحتمية مطلقة وقاهرة.

وقد صارت هذه القيم (الحرية والمساواة والعدالة والتقدم) التي نادى بها الحداثة في الغرب، وسيلة لأبشع الأعمال. لقد استُعمرت الشعوب، واستُعِلّت وأبيدت الأقليات باسم الحرية وباسم التقدم والحداثة. وكل هذا وقع؛ لأن هذه القيم في حاجة إلى مصدر يعطيها قدسيّتها وتعاليمها على الواقع وعلى التاريخ. فالقيم التي تستمد مصدرها من الواقع ومن التاريخ - كمصدر يكفي نفسه بنفسه - هي مجرد قيم تبرر الواقع بدلاً من تغييره، ففلسفة الصدر الأخلاقية لا تلتقي مع الفلسفة الغربية فيما يخص قيم الحرية والمساواة والعدالة والتقدم إلا لتجاوزها، فهذه القيم لها صورتها الخاصة وتأثيرها الخاص في الرؤية الإسلامية. إنها تمثل بفضل مصدرها المتعالي أهدافاً يجب التطلع إليها باستمرار، ويجب النظر إليها كواجبات شرعية؛ لذلك لا يمكن لهذه القيم - من هذا المنظور - أن تتحرف على غرار ما وقع لقيم الحداثة في الغرب (١٤).

إضافة لما سبق فإنّ هذه القيم مرتبطة بالقانون في النظام الرأسمالي، فالناس متساوون أمام القانون حتى ولو كانت أوضاعهم الاجتماعية مختلفة. أما في النظام الاشتراكي فهذه القيم تمثل هدفاً يقود السياسة ويوجهها، مع العلم بأن البنية الاقتصادية هي مصدر هذه القيم بالنسبة لماركس. في حين أنّ هذه القيم في الرؤية الإسلامية هي واجبات شرعية ذات أبعاد أخلاقية وحضارية (١٥).

ومن هنا يكفي للفرد في النظام الرأسمالي في موقفه من القيم أن يحترم القانون. يكفي للفرد في النظام الاشتراكي في موقفه من هذه القيم (قيم الحداثة) أن يلتزم في المجال السياسي، أي يلتزم مع متطلبات الطبقة الحاكمة (البروليتاريا). أما في الرؤية الإسلامية فالفرد لا يكتفي بهذه المواقف، فهو تجاه قيم تخص ذاته في علاقتها مع الله وفي علاقتها بالمصير الدنيوي والأخروي معاً، لذلك فموقفه من هذه القيم هو موقف تعبدية، وليس مجرد موقف احترام وانتماء. إضافة إلى ما تقدم فإن التقدم في الرؤية الاشتركية هو تعبير عن سبب حتمي - باسم قوانين التاريخ - نحو المجتمع الشيوعي كهدف نهائي لحركة التاريخ. أما في فلسفة الإمام الصدر فإن التقدم هو نتيجة لاستبطان الإنسان لصفات الله وأسمائه كقيم مطلقة، يجب التخلق بها من موقع تعبدية يعبر عن علاقة الإنسان بالمطلق. فالتقدم - من هذا المنظور - ليس تعبيراً عن حركة حتمية تفرض على الإنسان، وليس تعبيراً عن حركة التاريخ - كقوة تكفي نفسها بنفسها - بل هو تعبير عن العبادة، فحركة التاريخ كلها تعبير عن عبادة الإنسان لله^(١٦). والعبادة هنا ليست مجرد حالة روحية مريحة، بل هي جهد وجهاد. فحركة التاريخ التي تصل إلى مستوى العبادة تعني أنّ الإنسان هو العامل الرئيسي في كل التحولات الاجتماعية والتاريخية. وهذه الرؤية إلى الإنسان تقتضي بدورها رؤية اقتصادية معينة، ورؤية سياسية وحضارية معينة، وهذا ما حاول الإمام الصدر أن يقدمه في أثناء كتاباته في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وفي مجال العقيدة عبر مؤلفاته (اقتصادنا، خلافة الإنسان وشهادة الانبياء، التفسير الموضوعي... وكتبه الأخرى).

مبادئ الحداثة عند الإمام الصدر

تبني الإمام الصدر مبادئ الحداثة (كالعقلانية^(١٧) والحرية والتقدم) ليس بمفهومها الغربي كما تقدم ، وإنما هي بمفهومه مبادئ تعبر عن أبعاد خلافة الإنسان في علاقتها مع حركة التاريخ. إن الفكر الإسلامي - في نظر الإمام الصدر - لا يرفض هذه المبادئ في حد ذاتها، بل يرفضها لأنها اتخذت معنى خاصاً من جزاء انفصالها عن الله، فهي تتخذ صورة أخرى ومعنى جديداً لما يتم ربطها بالغييب. فالإسلام لا يرفض التقدم، بل مفهوم التقدم في الرؤية الإسلامية أقوى وأوسع من مفهوم التقدم في الرؤية الغربية، فالتقدم في الفلسفة الغربية هو مفهوم صاغه العقل، أو يتصوره الإنسان المحدود بنسبيته المادية والمكانية والزمانية، في حين أنّ مفهوم التقدم في الرؤية الإسلامية وكل المفاهيم الأخرى كالعقلانية والحرية وغيرها هي مفاهيم وقيم لا تستطيع الرؤية الغربية إلى الإنسان والتاريخ أن تتحملها؛ لأنها رؤية ضيقة؛ ولأن هذه المبادئ والقيم تنتج عن محاولة الإنسان التخلق بصفات الله وأسمائه.

وهكذا فالحدائوية - في فلسفة الإمام الصدر - ليست مسألة رفض الحداثة أو تحديث الإسلام كما يرى المحدثون في العالم الإسلامي، بل المسألة مسألة ردّ قيم الحداثة إلى حجمها، أي ردّها إلى الظروف

الاجتماعية والتاريخية التي أنتجتها، والنظر إلى القيم ومفاهيم الحداثة حسب متطلبات الإسلام. ومن هنا يرى الإمام الصدر بأن المحدثين في العالم الإسلامي الذين يقولون بتحديث الإسلام قد ارتكبوا خطأً شرعياً ومنهجياً في الوقت نفسه.

فالخطأ الشرعي يلخص في: أنهم نظروا إلى الحداثة كحقيقة مطلقة بدلاً من الشريعة التي اعتبروها مجرد حقيقة نسبية.

والخطأ المنهجي في أن السلطات في العالم الإسلامي وظفت الدين لتدعيم مواقفها القبلية في المجال السياسي والاجتماعي، فلجأت إلى التوفيق بين الاشتراكية والإسلام وبين القومية والإسلام وبين الاشتراكية والقومية لكي تتقبل الشعوب الإسلامية هذه المفاهيم الغربية (الاشتراكية والقومية وغيرهما) التي أريد لها أن تطبق في أرضية غير أرضيتها^(١٨)، لكن هذه العملية فشلت، ف نماذج التنمية قد فشلت، والعلاقة بين السلطة والشعب في العالم الإسلامي هي علاقة صراع وتنافر، هذه العملية ليست عملية توفيق بين الفكر الغربي والإسلام بل هي مجرد توفيق في نظر الإمام الصدر.

نقد الإمام الصدر للحداثة الغربية

لقد حلل الإمام الصدر الحداثة في الفكر الغربي تحليلاً علمياً، أي حللها عبر أسسها التاريخية، وبين أن أكثر جوانبها هي جوانب خاصة بالتاريخ الغربي^(١٩). لقد ظهرت الحداثة في الغرب كتمرد ضد الماضي وضد القيم المرتبطة بالكنيسة. يقول آلان تورين: ((لقد نظر الغرب إلى الحداثة وعاشها كثورة، أصبح العقل لا يعترف بأي شيء بصورة مسبقة سواء في ميدان العقيدة أو في ميدان التنظيم الاجتماعي والسياسي ما لم يكن قائماً على أدلة علمية. فمن العناصر الجوهرية لإيديولوجية الحداثة أن المجتمع هو مصدر القيم وأن الخير هو ما ينفع المجتمع، والشر هو ما يضر بوحدة المجتمع))^(٢٠).

إن تحليل الحداثة على الصعيد التاريخي والاجتماعي قد مكّن الإمام الصدر من الكشف عن الأسس التي تقوم عليها الحداثة كجانب من جوانب الحضارة الغربية على العموم. فالحداثة انتقدت ورفضت الكنيسة ووقفت موقفاً مضاداً لكل القيم المفروضة على المجتمع باسم الدين كما تمليه الكنيسة، وطرحت البديل المتمثل في الإنسان والحرية والعقل وما ينتج عنه من علم وتقدم. فالإنسان هو الذي أصبح مصدراً ومقياساً لكل القيم^(٢١).

وقد انتقد الإمام الصدر البعد المادي للحداثة، وما ينتج من سعي وراء المنفعة واستغلال للشعوب... لقد كانت الحداثة في بداية ظهورها ثورة محررة للإنسان إلا أنها - في نظر الإمام الصدر - وبدلاً من أن ترتبط بالجانب الروحي الذي تصبح بفضلها مفتوحة على المطلق، ألّهت الحداثة الإنسان والواقع، فلا مرجعية خارج الإنسان وخارج الواقع. فالقيم كلها تستمد وجودها من الإنسان ومن الواقع؛ ولذلك أصبحت المنفعة هي الغاية القصوى، كما أصبح الانتاج والاستهلاك غاية تطلب لذاتها، وأصبح

التقدم - في سياق هذا البعد المادي - هو معنى الوجود والقيمة القصوى والمثل الأعلى في نظر الإمام الصدر، فالإنسان أصبح لعبة في يد حركة التاريخ التي تتمحور حول البعد المادي المتمثل في الانتاج والاستهلاك، فالإنسان بدلاً من توجيه حركة التاريخ نحو أهداف أخلاقية وإنسانية، أصبح فريسة لهذه الحركة، فهي التي توجهه حسب منطقها الذي أنتج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، كما أنتج منطق حركة التاريخ المنقطع عن الله سبحانه استغلال الغرب للشعوب المستضعفة.

ويرى الإمام الصدر أن علاج الأزمة يكمن في تحويل الإنسان من فريسة لحركة التاريخ إلى موجّه لحركة التاريخ عن طريق ربط الإنسان بالقيم الأخلاقية ذات المصدر الالهي، ومن هنا فالحداثة ليست لها صورة واحدة حتى تتشكّل مرحلة تاريخية حتمية يجب أن تتجه نحوها كل الشعوب، فالحداثة كما تحققت في الغرب هي مجرد صورة من صور حركات التاريخ الممكنة، إنّها تمثل الصورة المنحرفة لحركة التاريخ^(٢٢)، لذلك يجب التمييز - في نظر الإمام الصدر - بين الحداثة كتقدم وبين التغريب، أي تقليد الحضارة الغربية بصورة آلية دون إعادة النظر في أسس وقيم هذه الحضارة؛ فالعقلانية والحرية والعدالة واحترام إنسانية الإنسان، ليست قيماً غربية، بل هي قيم كونية تستمد وجودها من تطلع الإنسان عبر التاريخ إلى الكمال، وهكذا فالغرب قد أعطى للحداثة صورة خاصة انتهت إلى أزمة حضارية شاملة، ويمكن لحضارة أخرى أن تعطي صورة أخرى واتجاهاً آخر للحداثة وللتقدم. والإسلام هو البديل الوحيد في هذا المجال في نظر الإمام الصدر.

لقد أنتجت أزمة القيم في الحضارة الغربية فكراً متأزماً، بدلاً من أنّ هذا الفكر حلّ للأزمة، أصبح - في كثير من جوانبه - مجرد انعكاس لها، فظهرت النفعية والماركسية والبرجماتية والوجودية. كل هذه المذاهب قد فقدت العنصرين الجوهريين اللذين تتميز بهما الفلسفة: الموقف النقدي وقوة التجاوز، تجاوز الواقع لتغييره، والفلسفة تتميز بالموقف النقدي الذي يمنحها قوة التجاوز، تجاوز الواقع الفاسد لتصور واقع أحسن منه^(٢٣).

إن فصل السياسة عن الدين، وحصر الفلسفة في مجال فلسفة العلوم دون طرح للمشكلة الميتافيزيقية، جعل الفكر الغربي - على غرار المجتمع الغربي - لا يهتم بمشكلة المصير: ما هو مصير الحياة البشرية؟ ما هو مصير الثقافة؟ وما هو الهدف الذي تسعى نحوه؟

فالفلسفة الاجتهادية التي صاغها الإمام الصدر هي فلسفة متحررة إلى درجة كبيرة من العوامل الذاتية ومن ثقل الواقع. هذا في إطارها العام على الأقل وهو إطار تستمد من الدين ومن العقل معاً أو من العوامل الاجتماعية والتاريخية.

إن قوة فلسفة الإمام الصدر تكمن في استيعابها لأزمة الحضارة المعاصرة من حيث هي أزمة قيم. وفي تجاوزها لكل المذاهب الفلسفية عن طريق طرحها لنموذج حضاري بديل. إن هذا الوعي التاريخي

يتميز بالشك المنهجي وبالموقف النقدي تجاه التاريخ وتجاه الثقافة الغربية، فالإمام الصدر لم يكتف بنقد الحضارة الغربية، بل صاغ الإطار النظري لنهضة الحضارة الإسلامية من جديد؛ لذلك تجاوز الإمام الصدر الموقف الفلسفي المحايد ووصل إلى الموقف الصحيح الهادف.

وأخيراً يرى الإمام الصدر أنّ سقوط الايديولوجيات الوضعية أمر لا مفر منه في الحضارة الغربية. فمصدر الأزمة يكمن في الحداثة نفسها لا الحداثة في ذاتها، أي من حيث هي عملية تغيير كل ميادين الحياة الاجتماعية، بل الحداثة في صورتها الغربية وهي صورة تتميز بنفي الجانب الروحي في الإنسان وما ينتج عن هذا النفي من فصل السياسة عن الدين، واعتبار القضايا الميتافيزيقية مجرد رواسب لمرحلة تاريخية قد انقضت، وقد أدى نفي أو إبعاد الروحانية عن الحياة الاجتماعية إلى نفي أي أساس للقيم الأخلاقية، فأصبحت هذه الأخيرة مجرد انعكاس للواقع بدلاً من تغيير الواقع وتوجيهه^(٢٤).

وهكذا فسقوط النظامين الاشتراكي والرأسمالي الذي توقعه الإمام الصدر هو تعبير عن حالة مرضية تنبئ عن دخول البشرية في مرحلة تاريخية جديدة تقتضي إعادة النظر بصورة جذرية في الفكر الغربي من الأساس، وفي كل جوانبه المعرفية والاجتماعية والأخلاقية، إن هذه المرحلة التاريخية الجديدة ستتحقق عندما يتم ربط الحياة الاجتماعية بالروحانية كما تتجلى في الإسلام، أي ربط التاريخ بالمثل الأعلى المطلق (الحقيقي) .

المبحث الثالث

أمثلة حداثوية من فكر الإمام الصدر

يستمد الإمام الصدر أهميته البالغة مفكراً وفتياً وفيلسوفاً من عناصر متعددة، قد يكون من نافل القول أن نعدّ منها صفة الإحاطة والشمول ووضوح المنهج ودقة التحليل وتسلسل عناصر الفكرة وترابطها في معظم ما دوّنه الإمام الصدر من كتب ومقالات وتقارير ... ومن نافل القول أن نضيف الى هذه العناصر المتعددة ألمعية خاصة وتفوقاً نادراً تميز بهما عقل الإمام الصدر وشخصيته معاً.

على أن هذه المعطيات - على أهميتها وندرة توفرها مجتمعة في عالم أو باحث أو مفكر آخر - لم تكن كافية وحدها - من وجهة نظرنا - لتحقيق للإمام الصدر هذه المكانة الاستثنائية التي يحتلها في عقول عارفيه وقارئيه وتلامذته، فثمة عنصر آخر توافر عليه فكر الإمام الصدر نقدر أن له دوراً نوعياً في توفير المكانة الاستثنائية لمعظم ما كتبه من دراسات وأبحاث. وعينتُ بهذا العنصر صفة ((المعاصرة والحداثة)) ونعني بهذه الصفة جميع الخصائص التي جعلت الإمام الصدر حاضراً في عصره متوافراً على مشكلات هذا العصر وأدواته المعرفية مدركاً - على الأخص - أزمة عصره متصدياً لتحدياته مضطلعاً بصياغة مشروع فكري معرفي شامل لمواجهة إشكالات النهوض الحضاري على مستوى الأمة الإسلامية في عصرنا الراهن. وإليك نماذج من الفكر الحداثوي للإمام الصدر:

النموذج الأول: في علم أصول الفقه

إن موسوعة الإمام الصدر (دروس في علم الأصول) وهو كتاب يشتمل مباحث علم أصول الفقه في حلقات ثلاث، والتي هي من مقررات الدراسة الدينية في جامعة النجف الأشرف. ما يعيننا من الإشارة إلى هذا الكتاب هو المقدمة التاريخية التي وضعها الإمام الصدر حول نشأة علم الأصول وتطوره عبر المراحل التاريخية حتى يومنا الحاضر... وهذا جانب من المعرفة لم يعتد عليها الطالب في جامعة النجف الذي يبدأ مباشرة بدراسة مباحث هذا العلم دون أي إمام بنشأة هذا العلم وتطوره^(٢٥).

إن الإمام الصدر أدرك هذا النقص الفادح في منهج الدراسة بالمقارنة مع المناهج المعاصرة التي كرس تاريخ كل علم من العلوم بوصفه جزءاً من هذا العلم ومدخلاً لفهم مباحثه... وقد أطلقت هذه المقدمة آفاقاً واسعة وإمكانات غير محدودة لاكتشاف مناهج معاصرة لتطويع هذا العلم^(٢٦).

حيث إن الطريقة المتبعة في تحرير المسائل الأصولية، وتحديد كل مسألة بعنوان من العناوين الموروثة تاريخياً في علم الأصول، لم تعد تعبر عن الواقع تعبيراً صحيحاً؛ وذلك لأن البحث الأصولي من خلال اتساعه وتعمقه بالتدرج، طرح قضايا كثيرة جديدة ضمن معالجاته للمسائل الأصولية الموروثة تاريخياً، وكثير من هذه القضايا تُعد من الناحية الفنية ومن الناحية العملية معاً أهم من جملة من تلك المسائل الموروثة، بينما ظلت هذه القضايا تحت الشعاع، ولا تبرز إلا بوصفها مقدمات أو استطرادات في مباحث تلك المسائل.

في هذا الضوء استطاع الإمام الصدر أن يؤصل لمنحى جديد في عملية الاستنباط الفقهي، لا تستعين بالأدوات المتعارفة في عملية الاستنباط، مما كانت تؤمنه العناصر والقواعد المشتركة في علم أصول الفقه، لا تستعين بها فحسب، وإنما تعتمد على الإفصاح عن ولادة قواعد جديدة ينبغي أن تستلهمها بحوث أصول الفقه، بعد أن تحرك البحث الفقهي من خندقه التقليدي ووطأ أرضاً بكرأ، لم يعرفها الأسلوب المتداول في الاستنباط.

النموذج الثاني: في تفسير القرآن

إن المبادئ التي أطلقها الإمام الصدر لما أسماه بـ(التفسير الموضوعي) للقرآن الكريم، هي مبادئ لإضافة منهج جديد لقراءة القرآن لا تقلل من قيمة المناهج التقليدية لتفسير القرآن ولكنها تستبطن عدم القبول بأن هذه المناهج التقليدية قد استنفدت إمكانات النص القرآني وبالتالي فإن الحاجة لقراءات جديدة أصبحت منتفية ولا مبرر لها. لاسيما وأن الفيلسوف الألماني (بورغن هابرماس) قال في كتابه الشهير ((القول الفلسفي للحداثة)): (لا دخول للمسلمين إلى الحداثة إلا بحصول قراءة جديدة للقرآن الكريم)^(٢٧).

فالإمام الصدر لم يصرِّح بأن أزمة الفكر الإسلامي الحديث تجاه القرآن الكريم تكمن في الاكتفاء فيما قدمه المفسرون السابقون لفهم النص القرآني ... ولكنه بالتأكيد سعى لوضع منهج يمكن الفكر الإسلامي المعاصر من أن يقدم قراءته الخاصة للقرآن. فالتفسير الموضوعي بعد أن يشرح مناهج المفسرين القدامى التي تقوم على قراءة النص القرآني بالترتيب وشرحه لغة وفقهاً وبلاغة وفق التداويات التي يملئها النص على المفسر، فإنه يقترح شكلاً جديداً في استلهاام القرآن الكريم يقوم على أن يستحضر المفسر موضوعاً من موضوعات الفكر أو الحياة أو المجتمع أو الكون ثم يبدأ باستنطاق القرآن تجاه هذا الموضوع... وقد احتوى بحث الإمام الصدر على أمثلة تطبيقية في هذا المجال منها: ((السنن التاريخية في القرآن الكريم)) و ((عناصر المجتمع في القرآن الكريم)) .

إن الإمام الصدر أدرك في أثناء تشخيصه الدقيق لمشكلات عصرنا أن منهج التفسير الموضوعي سوف يستدرج الباحث المسلم للقيام بطرح مشكلات العصر على القرآن الكريم... وبالتالي يضطر الفكر الإسلامي الحديث لتقديم قراءته الخاصة أي تفسيره الخاص للقرآن الكريم وهذا - كما نلاحظ- وجه متقدم من وجوه الحداثة كما اضطلع بها فكر الإمام الصدر.

وبهذا يتضح أن عملية تأصيل النظريات الإسلامية في فكر الإمام الصدر، تركز بصورة أساسية على هذه الكيفية، التي أفصح هو عنها بصراحة في بداية حديثه عن الاتجاه التوحيدي أو الموضوعي في التفسير، وأبرز ملامح هذا الاتجاه، والأسلوب الذي يعتمد في استلهاام مواقف وتوجيهات القرآن الكريم إزاء الحياة، فقد صرِّح بأن هذا الأسلوب يتمثل في أن ((التفسير يبدأ من الواقع، وينتهي إلى القرآن، لا أنه يبدأ من القرآن وينتهي بالقرآن، فتكون عملية منعزلة عن الواقع، منفصلة عن تراث التجربة البشرية، بل هذه العملية تبدأ من الواقع وتنتهي بالقرآن، بوصفه القيم والمصدر الذي يحدد على ضوءه الاتجاهات الربانية بالنسبة إلى ذلك الواقع))^(٢٨) .

كما أكد على أن ما يعنيه بالموضوعية في استخدام هذا المنهج، هي: ((بمعنى أن يبدأ من الموضوع وينتهي إلى القرآن هذا الوجه الأول، والوجه الثاني أن يختار مجموعة من الآيات تشترك في موضوع واحد، ويقوم بعملية توحيد بين مدلولاتها، من أجل أن يستخرج نظرية قرآنية شاملة بالنسبة إلى ذلك الموضوع))^(٢٩) .

إن إدراك الإمام الصدر لتخلف مواقف الفكر الإسلامي، عن التحول والتغير المضطرد في أنماط حياة الإنسان، وطبيعة عيشه، واستغلاله للطبيعة وازدياد سيطرته عليها، من خلال اكتشاف قوانينها، والتعرف على أسرارها، وعدم تمكُّن هذا الفكر من استيعاب هذه التحولات، ومواكبة حركة التغيير في بنية المجتمعات، وانتاج مفاهيم ومقولات تستجيب للمتطلبات الراهنة للحياة، إن ذلك هو الذي دعاه إلى الاعتماد على هذا الأسلوب الجديد في وعي معطيات النص القرآني، بالانتقال من الواقع إلى النص،

والتوحيد بين التجربة البشرية بما تشتمل عليه من أبعاد وتفاصيل متنوعة وما يقوله النص، فإن إلتحام الواقع بالنص بهذه الكيفية، يتيح للمفكر المسلم أن يؤصل رؤى إسلامية جديدة تغاير ما ألفه من رؤى لا تتواصل مع التحولات المختلفة في أنماط الحياة، ولا تتجاوز الأسلوب التجزيئي في التفكير الذي ظل لفترة طويلة من أهم أسباب إعاقة نمو وتطور الفكر الإسلامي؛ لأنه يجعل التفكير بعيداً عن واقع التجربة البشرية، حيث لا يستطيع في إطاره العقل أن يوحد بين واقع هذه التجربة والنص^(٣٠).

النموذج الثالث: التأصيل للمذهب الاقتصادي في الإسلام

من خلال مراجعة سريعة للتراث الفكري للإمام الصدر، سنجد أن محاولة التأصيل النظري تتبسط على تمام أعماله، بالرغم من تواصلها في الصدور ما يزيد على العشرين سنة، فمثلاً نراه في كتاب (اقتصادنا) ينجز الخطوة الأولى الأهم على طريق مشروع اكتشاف وصياغة المذهب الاقتصادي في الإسلام، وهي محاولة لم يسبقه بها أحد من قبل فيما نعلم.

وبغية أن نتعرف على ملامح هذه المحاولة، ينبغي أن نقرأ ما توخاه لها الإمام الصدر، وما توخاه منها من دور مأمول في حركة تطور الفكر الإسلامي، وما يمكن أن تبشّر به وتشيعه من منحى جديد في منهج الدراسات الفقهية وتأصيل النظم الإسلامية، وما تمتاز به هذه العملية عن ما يناظرها من دراسات في المذاهب الأخرى، وبذلك يجدد بشكل واضح وجهة البحث في عملية الاكتشاف التي ينجزها المفكر الإسلامي في إشادة أركان ورسم معالم المذهب الاقتصادي في الإسلام، والمفكر الاقتصادي الغربي الذي يمارس عملية ابتكار وتكوين المذاهب الاقتصادية الأخرى ((فالمفكر الإسلامي أمام اقتصاد منجز تم وضعه، وهو مدعو الى تمييزه بوجهه الحقيقي، وتجديده بهيكلة العام، والكشف عن قواعده الفكرية وإبرازه بملامحه الأصيلة، ونفض غبار التاريخ عنها، والتغلب بقدر الإمكان على كثافة الزمن المتراكم والمسافات التاريخية الطويلة، وإحياءات التجارب غير الأمينة التي مارست - ولو اسماً - عملية تطبيق الإسلام، والتحرر من أطر الثقافات غير الإسلامية التي تتحكم في فهم الأشياء، وفقاً لطبيعتها واتجاهها في التفكير، إن محاولة التغلب على كل هذه الصعاب، واجتيازها للوصول إلى اقتصاد إسلامي مذهبي، هي وظيفة المفكر الإسلامي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول: بأن العملية التي تمارسها - والقول للإمام الصدر - هي عملية اكتشاف، وعلى العكس من ذلك المفكرون المذهبيون الذين بشّروا بمذاهبهم الرأسمالية والاشتراكية، فإنهم يمارسون عملية تكوين المذهب وإبداعه^(٣١).

في ضوء هذا المنهج تغلب الإمام الصدر على المشكلات المنهجية التي كان يُمنى بها الباحثون في الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث تتجه أبحاثهم نحو الاتجاه التجزيئي، فتتعامل مع التشريعات الاقتصادية في الإسلام بأسلوب متجزأ مفكك، فتارة تكثف النظر على بعض الأدلة الشرعية التي تقرر

أحد أشكال الملكية كالملكية الفردية، مع قطعها عن سائر الأدلة التي تقرر الأشكال الأخرى للملكية، فتقولها لتزعم أن المذهب الاقتصادي في الإسلام يتطابق مع المذهب الرأسمالي، وتارة أخرى تنحو هذه الأبحاث منحىً آخر، زاعمة أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد اشتراكي. بل إن الدراسات الموضوعية الأصيلة التي اعتمدت المنهج التجزيئي، وحاولت أن تثبت وجود نظام اقتصادي إسلامي، لم تتمكن أن تتقدم خطوة واحدة إلى الإمام، وتوصل الهيكل العام والأركان الأساسية لهذا النظام.

بينما تغلب الإمام الصدر على هذه المشكلة المنهجية في ضوء الاتجاه المنهجي العام الذي ترسم خطاه في تمام أعماله، والذي يهدف لتجاوز أسلوب الدراسات التجزيئية في الفكر الإسلامي، وتبني أسلوب النظرة الكلية الموضوعية، وما تنتهي إليه هذه النظرة من تأصيل الموقف النظري العام للإسلام من شؤون الحياة الاجتماعية المختلفة.

وأحسب أن تبني هذا الأسلوب الذي ينظر للإسلام ككل مترابط متسق متوازن، في الدراسات الفقهية والقرآنية، سيحقق للفكر الإسلامي فتوحات هامة، وينقله نقلة كبيرة إلى آفاق جديدة لا يمكن أن يصلها لو ظل يتحرك في إطار النظرة التقليدية التجزيئية.

إن التأمل في النتائج الضخمة التي تركتها عملية تأصيل المذهب الاقتصادي للإمام الصدر من خلال كتاب (اقتصادنا)، وملاحظة الاستقبال الواسع لهذه الدراسة الرائعة والمبتكرة والرائدة حتى عادت الجامعات الإسلامية في شتى أنحاء العالم، والمراكز الاقتصادية المتخصصة، تدرس هذه الكتاب القيم، وتطرح مقولاته على مائدة البحث العلمي الرصين، بل وراحت الأمم تعمل على ترجمته إلى لغاتها لتنعم بالحصيلة الفكرية الضخمة التي حوّاها وتوصل إليها، كما عمل المفكرون الغربيون على التأمل فيها لاكتشاف المعالم العامة للإسلام الأصيل^(٣٢).

النموذج الرابع: أسلوبه المبتكر في دراسة الوقائع التاريخية

لقد أرسى الإمام الصدر أسس المنهج الموضوعي في دراسة الإسلام كما أسلفنا، فكانت أعماله مرآة ناصعة تتجسد فيها خطوات هذا المنهج وتنتهي إلى قطف ثمراته. ويبدو أنه كان يستشرف مستقبل الإسلام في هذا العصر، فيبصر ما يلوح في الأفق البعيد من تحديات معرفية معقدة، وإشكاليات فكرية متنوعة تثيرها مستجدات الحياة مع توالي الأيام، وتراكم المشكلات في حياة المجتمعات المعاصرة. وكان يعرف بدقة عدم قدرة الأسلوب التجزيئي في الدراسات الإسلامية في الوفاء بالمتطلبات الراهنة في الحياة الإسلامية.

ولذلك حرص على إشاعة تقاليد هذا الأسلوب المبتكر في الدراسات الإسلامية، فاهتم بتعميم تطبيقاته مع تمادي الأيام في خارج دائرة الفقه الاقتصادي، فمثلاً حثَّ على تبنيه في دراسة وقائع التاريخ

الإسلامي والسيرة الشريفة لأهل البيت : ، وألمح إلى النتائج والآثار العظيمة التي سيفصح عنها اعتماد هذا الأسلوب، باعتباره يقوم على اكتشاف الترابط والانسجام بين أعمالهم، ونفي ما قد يبدو من تباين واختلاف بين أدوارهم وطبيعة الاهتمامات التي تجلت في سلوكهم.

وأفصح الإمام الصدر عن هذا الاتجاه بأنه: ((الاتجاه الذي يتناول حياة كل إمام ويدرس تاريخه على أساس النظرة الكلية بدلاً من النظرة التجزئية، أي ينظر إلى الأئمة ككل مترابط، ويدرس هذا الكل وتكتشف ملامحه العامة، وأهدافه المشتركة، ومزاجه الأصيل، ويفهم الترابط بين خطواته، وبالتالي الدور الذي مارسه الأئمة جميعاً في الحياة الإسلامية... حين نحاول اكتشاف الخصائص العامة والدور المشترك للأئمة ككل، فسوف تزول كل تلك الاختلافات والتناقضات لأنها تبدو على هذا المستوى مجرد تعابير مختلفة عن حقيقة واحدة، وإنما اختلف التعبير عنها وفقاً لاختلاف الظروف والملابسات التي مر بها كل إمام وعاشتها القضية الإسلامية في عصره، عن الظروف والملابسات التي مرت بالرسالة في عهد إمام آخر، ويمكننا عن طريق دراسة الأئمة على أساس النظرة الكلية أن نخرج بنتائج أضخم من مجموع النتائج التي تتمخض عنها الدراسات التجزئية؛ لأننا سوف نكتشف الترابط بين أعمالهم)) (٣٣).

النموذج الخامس: مفهوم التنمية عند الإمام الصدر

إن رؤية الإمام الصدر لمسألة النهوض والتنمية هي بدورها جزء لا يتجزأ من مشروع النهوض الحضاري كما اقترحه وأرسى قواعده وأجاب على أسئلته هذا المفكر النهضوي الشمولي... وإنما إذ ندعو جميع المعنيين - من المفكرين من الإسلاميين وغيرهم - بمناهج وأطر النهوض والتنمية عربياً وإسلامياً أن ندعوهم لقراءة عميقة ومتأنية لمشروع الإمام الصدر ومنهجه الذي اقترحه، فإننا سنحاول - وبالحدود المتاحة- أن نضيء ما نعتقد أنه يشكل العناصر والسمات الرئيسية لمنهج الإمام الصدر في النهوض والتنمية.

يقوم منهج الإمام الصدر على مسارين: أحدهما: نقد مناهج التنمية وأطرها كما تجلت في الفكر والتطبيق، والنتائج على مستوى العالم الإسلامي في عصرنا الراهن... وثانيهما: أطروحة البديل كما يقترحها هو، استناداً إلى إطار أشمل منه هو مشروع النهوض الشامل للأزمة.

المسار النقدي:

يتميز الإمام الصدر بين ما هو منهج للتنمية والتنمية الاقتصادية وبين ما هو إطار لهذه التنمية، ويرى أن ما تمت تجربته حتى الآن على هذا الصعيد في المنطقة العربية والإسلامية إنْ هو إلا محاولات تستعير أو تستلهم أطراً للتنمية الغربية، ويرى أن التبعية للغرب التي كانت سمة هذه الأطر المستعارة مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:- هي مرحلة التبعية السياسية، وهي مرحلة حكم الاستعمار المباشر للأمة والتي مارست فيها الشعوب الاوربية الرأففة اقصادياً حكم الشعوب المتخلفة بصورة مباشرة.

المرحلة الثانية:- وهي مرحلة التبعية الاقتصادية التي رافقت قيام كيانات سياسية مستقلة في البلدان المتخلفة، ولكنها تركت المجال للاقتصاد الاوربي أن يستثمر موارد تلك البلاد ويوجه اقتصادها حسب مصالحه محتكراً مواردها الاولية عدداً من مرافق الحياة الاقتصادية فيها مائلاً فراغاتها برؤوس أموال أجنبية. بحجة تمرين أبناء هذه البلدان المتخلفة على تحمل أعباء التطوير الاقتصادي.

المرحلة الثالثة:- مرحلة التبعية في المنهج، وقد مارستها تجارب عديدة في العالم الإسلامي حاولت أن تستقل سياسياً وتتخلص من سيطرة الاقتصاد الاوربي بالاعتماد على قدرتها الذاتية، ولكنها لم تستطع أن تخرج في فهمها لطبيعة المشكلة التي يجسدها تخلفها الاقتصادي عن إطار الفهم الاوربي لها فظلت أسيرة المنهج الذي سلكه الإنسان الاوربي في بناء اقتصاده (٣٤).

إن الإمام الصدر لم يتوقف عند المرحتين الأولى والثانية من مراحل تبعية الاقتصاد الإسلامي وتجاربه للاقتصاد الاوربي لأنهما كانتا مرحلتين قسريتين وتجسّدان النفوذ المباشر للاستعمار الغربي على المنطقة، ولكنه توقف طويلاً أمام المرحلة الثالثة وهي مرحلة التبعية المنهجية لأنها تميزت بمحاولة جديدة للتخطيط والتنمية المستقلة ولكنها - بالرغم من ذلك - عجزت عن تحقيق أهدافها... ويعود سبب الفشل - بنظر الإمام الصدر - إلى أن تجربة النهوض الاقتصادي الأوربي، ليست تجربة حيادية مطلقة السداد والصحة أو وصفة قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان... إنها تجربة الإنسان الأوربي المتصلة بظروفه وخصائصه الروحية والفكرية والاجتماعية، وهي أيضاً جزء من فلسفته في العلاقة مع الكون والحياة والمجتمع والثروة، وقد استطاعت لهذه الأسباب أن تحقق نجاحها وتؤتي ثمارها على هذا النحو الكبير (٣٥).

ويرى الإمام الصدر أن فشل تجارب التنمية المستندة إلى التجارب الاوربية يعود أيضاً إلى علاقة التناقض والصراع بين الأمة الإسلامية والاستعمار الغربي بما يجعل كل شكل من أشكال التبعية لهذا الاستعمار مصدراً لحساسية الامة وعدم استجابتها... وبدهي أن أي مشروع للتنمية لا يحظى بالحماس والاستجابة على صعيد الأمة مآله الى الفشل، وفي ذلك يقول الإمام الصدر :

(إن حاجة التنمية الاقتصادية إلى منهج اقتصادي ليست مجرد حاجة الى اطار من أطر التنظيم الاجتماعي تتبناه الدولة فحسب، لكن يمكن أن توضع التنمية ضمن هذا الاطار أو ذاك بمجرد تبني الدولة له والتزامها به. بل لا يمكن للتنمية الاقتصادية والمعرفة ضد التخلف أن تؤدي دورها المطلوب إلا إذا اكتسبت إطاراً يستطيع أن يدمج الأمة ضمنه وقامت على أساس يتفاعل معها... فحركة الامة كلها شرط أساسي لإنجاح أي تنمية وأي معركة شاملة ضد التخلف لأن حركتها تعبير عن نموها ونمو إرادتها

وانطلاق مواهبها الداخلية، فالتنمية للثروة الخارجية والنمو الداخلي للأمة يجب أن يسيرا في خط واحد) (٣٦ .

نلاحظ هنا أن الإمام الصدر يُعد التنمية الاقتصادية معركة حقيقية، وهو إذ يلتقي في هذا الاعتبار مع الأدبيات القومية والاشتراكية في نظرتها إلى مشروع التنمية كما قدمتها التجارب التي شهدتها المنطقة العربية والإسلامية على أيدي التيارات القومية والاشتراكية فإنه يختلف مع هذه التيارات في أنها خاضت معركة التنمية للاستقلال الاقتصادي عن الغرب ومصالحه بمنهج الغرب نفسه. وهو يرى أن المعركة لا تتجزأ وأن خوض المعركة في مجال التنمية والاستقلال يتطلب ثورة على المنهج نفسه باشتقاق منهج للتنمية يخاطب مكونات الأمة نفسها ويجسد عقيدتها وثقافتها.

ويرى الإمام الصدر أن من بين تجارب التنمية المتعددة والمختلفة في هذه المنطقة، لا توجد تجربة واحدة توافرت لها عناصر الاستجابة والحماس الضروريين لخوض المعركة ضد التخلف؛ لأن أيّاً من هذه التجارب لم تشتمل على منهج تنموي مستقل، وظلت التبعية - في المنهج على الأقل - سمة كل هذه التجارب.

كما نلاحظ أن نظرية الإمام الصدر في التلازم بين التنمية للثروة الخارجية والنمو الداخلي للأمة هو من الحقائق التي لا يقتصر انطباقها على حالة الشعوب الإسلامية بل يرى أن ((تجربة الإنسان الأوربي الحديث هي بالذات تعبير تاريخي واضح عن هذه الحقيقة... وأن مناهج الاقتصاد الأوربي كإطارات لعملية التنمية لم تسجل نجاحها الباهر على المستوى المادي في تأريخ أوربا الحديث إلا بسبب تفاعل الشعوب الأوربية مع تلك المناهج ومتطلباتها واستعدادها النفسي اللامتناهي خلال تاريخ طويل لهذا الاندماج والتفاعل)) (٣٧) .

ب- البدائل المطروحة عنده:

إن منهج الإمام الصدر للبدل الإسلامي لمشروع النهوض والتنمية، اتسم بطابع السجال الشامل مع الفكر الغربي ومناهجه وأطره. ورأى أن الأمة الإسلامية لا يمكن أن تنتزع استقلالها الاقتصادي ونموذجها المستقل للتنمية وأن تنتصر في معركتها ضد التخلف والتخلف الاقتصادي وذلك عبر تعبئة فكرية وروحية ونفسية شاملة تستطيع من خلالها أن تواجه كل أشكال الضغط والمصادرة التي مارسها وسوف يمارسها الاقتصاد الرأسمالي الغربي - بالتأكيد - ضد أي محاولة لإنتاج تنمية إسلامية مزدهرة ومستقلة.

إن الجديد النوعي في منهج الإمام الصدر هو إدراكه استحالة الانتصار في معركة التنمية المستقلة بدون نسق من القيم المستقلة والمستمدة من عقيدة الأمة نفسها... فقيمة الاستهلاك - مثلاً - وهي من أبرز قيم المجتمع الغربي المتقدم اقتصادياً حين تتسلل إلى البلاد المتخلفة وتصبح قيمة بارزة من قيم

مجتمعاتها، فإن معركة الاستقلال الاقتصادي تصبح مستحيلة، إذ كيف بوسع مجتمع يعاني من قيم الاستهلاك ويحرص عليه أن يخوض معركة ناجحة في التحرر والانفصال عن الدول المنتجة والمصدرة للسلع الاستهلاكية.

لذلك قام منهج الإمام الصدر على التلازم بين فعل التنمية بوصفها معركة مع تحديات التخلف والتبعية ونمو الحوافز الروحية والفكرية للأمة مما يتناسب مع تحمل الضغوط والتحديات التي تفرضها هذه المعركة. فالإمام الصدر لم ينف العامل المادي في عملية التنمية، ولكنه ربطه بالجانب الروحي، فأصبحت العملية التنموية جهاداً لتحقيق خلافة الإنسان لله في الأرض من خلال التطلع إلى المثل الأعلى المطلق (الحقيقي)^(٣٨) .

ولقد أدرك الإمام الصدر في هذا المجال أن الأمة لكي تخوض معركتها ضد عوامل التخلف والتبعية الاقتصادية لابد لها أن تستعيد ثققتها بمخزونها الحضاري الكبير... وأن الأمة الإسلامية بفعل الهزائم والتجارب الاستعمارية القاسية وبفعل التفكك الذي أصاب وحدتها السياسية، فقدت الكثير من عناصر الثقة بذاتها ومكوناتها وداومتها مشاعر الدونية تجاه مدينة الغرب العملاقة فاستسلمت كثير من قطاعاتها لهذه التبعية ولما يسميه الإمام الصدر (الإمامة الفكرية للغرب).

لذلك فإن مشروع الإمام الصدر للنهوض والتنمية لم يكتف بالدعوة إلى استعادة العقيدة الإسلامية إلى حياة الأمة بل خاض مقارعة طويلة ذات طابع فكري فلسفي شامل ضد البنية الفكرية للغرب وضد ادعاءات الصحة المطلقة لنظرياته ومناهجه، وشكلت حصيلة هذه المقارعة التي تتضمنها كتبه (فلسفتنا) و(اقتصادنا) و(البنك اللاروي في الإسلام) و(الأسس المنطقية للاستقراء) وغيرها من المداخلات والأبحاث، الأساس لكسر حدة الانبهار بفكر الغرب ونظرياته وإعادة الثقة للنخب المسلحة بالمخزون الحضاري والمعرفي للأمة الإسلامية، مما يؤهلها أن تستعيد مكانتها ودورها المصادر في تقرير مصيرها والمساهمة في تقرير النظام العالمي نفسه. فها هي النظريات الغربية سواء في مجال الفلسفة أو الاقتصاد أو السياسة تتهاوى أمام النقد العلمي الرصين وتعود إلى حجمها الطبيعي وإطارها النسبي من الصحة ولا تعود مطلقة وقابلة للتعميم في كل زمان ومكان... وها هو الإسلام يملك في المقابل إمكانات غير محدودة لتأطير حركة النهوض والتحرر الإسلاميين في مجالات المعرفة والتطبيق.

إن الإمام الصدر بطرحه للإسلام منهجاً شاملاً لحركة التحرر والنهوض والتنمية على مستوى العالم الإسلامي يكون قد وضع مشكلة التنمية في إطارها الصحيح، وواجه أزمة التخبط التي تعاني منها تجارب التنمية الفاشلة في العالم العربي والإسلامي... ومن جهة أخرى يكون قد أرسى أساساً نظرياً وتطبيقياً لملء الفراغ الذي يشكو منه الخطاب الإسلامي المعاصر تجاه أحد أهم أسئلة العصر وتحدياته التي هي مسألة التنمية.

وأخيراً هل يبقى في ظل هذه الوقائع مجال للشك بأن معركة النهوض والتنمية هي معركة شاملة، تبدأ بالمنهج الذي يحرر عقيدة الأمة وثقافتها ودوافعها من التبعية والارتهان ويحدد الحوافز الروحية للأمة، وتقوم على إطلاق أقوى عقيدة وشريعة وتاريخ، بحيث تأتي صياغتها لأطر التنمية المستقلة ثمرة لهذا المنهج ويأتي تفاعلها مع واقع الاقتصاد العالمي ونظرياته محكومة لخياراتها وحاجاتها وحجم اعتراضها وممانعتها لذل التبعية والارتهان.

نتائج البحث

بعد حمد الله والثناء عليه وبتوفيق منه ، توصلنا إلى النتائج الآتية :

- ١- تعامل الإمام الصدر مع قضايا الفكر الإسلامي بنظرة شمولية تتحرك وفق منهج دقيق سار عليه في كل نتاجاته الفكرية، وحركته العلمية التغييرية والإصلاحية، مما جعله يقدم نتاجاً هائلاً خدم الواقع الإسلامي في مختلف الأصعدة والمجالات. فالإمام الصدر تعامل مع الواقع كله على أنه مترابط الحلقات والاجزاء وأنه يشكل وحدة موضوعية في نهاية الأمر، ووفق هذه المنهجية الشمولية قدم نتاجاته ذات الأثر العلمي الكبير الخلاق في الاقتصاد والفلسفة والمنطق وعلم الأصول والفقه والتاريخ والتفسير والمفاهيم الحركية والسياسية وغيرها. ولأجل هذا جاءت مؤلفاته في القمة من كل حقل طرقه، وبقي فكره المسطر في تلك المؤلفات جديداً على الدوام وكأنه صادر لتوّه، وذلك لأن مرجعية فكره هي النصوص القرآنية التي تتمتع بحداثة مطلقة لا نسبية كما أسلفنا في ثنايا البحث.
- ٢- إن العلاقة بين القديم والجديد، لا تطرح بالنسبة للفكر الإسلامي الذي نظّره الإمام الصدر إلا بمعنى واحد: الانفتاح على الواقع ومستجداته، وتقديم الرؤية الإسلامية لمعالجة حركة التاريخ . ومعنى هذا أنه لا وجود- في المنظور الإسلامي للتاريخ- لرفض الجديد، بل المشكل هو كيف يتم إدخال الجديد في النسق المفهومي والقيمي الإسلامي؟ .
- ٣- إن الإمام الصدر لم يردد مقولة الإسلام صالح لكل زمان ومكان كسائر المفكرين المسلمين من موقع تمجيد، بل ربط هذه المقولة بمنهجية يتم التعامل عن طريقها مع الإسلام ومع التاريخ . وهذا ما دفعه إلى تحليل ظروف العصر الحاضر وتحديد مشكلاته ضمن رؤية واضحة لمتطلبات الإسلام وتوقعات المستقبل.

إن اعتماد الإمام الصدر على هذه المنهجية، جعله يفصل بين ما هو إلهي ثابت ومطلق وبين ما هو نسبي ومرحلي كالتطبيقات التي ظهرت بعد عصر الرسول 6. انطلاقاً من هذه النقطة فتح الإمام الصدر مجالاً آخر يتمثل في تحليل مشاكل العصر بأدوات اجتماعية تمت صياغتها من القرآن الكريم، وربط هذا التحليل بمشروع مستقبلي يسعى الى طرح نفسه كبديل لكل المشاريع ذات المصدر الوضعي.

الهوامش :

- (١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية : ١٦٠ .
- (٢) ينظر : نديم مرعشلي - أسامة مرعشلي، الصحاح في اللغة والعلوم : ٣١٥ .
- (٣) د. احمد محمد زايد، مقارنة بين مفهوم الحداثة وما بعد الحداثة: ٣ .
- (٤) المصدر نفسه : ٣٠ .
- (٥) انظر قاموس أكسفورد الحديث: ٤٨٢ .
- (٦) الحج: ٣٠ .
- (٧) د. مصطفى الشريف، الاسلام والحداثة: ١٢ .
- (٨) محمد باقر الصدر، عناصر المجتمع في القرآن الكريم: ١٣٥ .
- (٩) محمد باقر الصدر، رسالتنا: ٤٦ - ٤٧ .
- (١٠) معنى الوجود: إن مفهوم ((معنى الوجود)) عند الإمام الصدر: هو مفهوم يربط الإنسان بالغيب وبالعالم الآخر ويربط عمله بالجزاء الأخروي، وهذا المفهوم يملك القوة التعبوية والإلزامية عن اقتناع داخلي (تقوى الله)؛ وكذلك يحزّر الإنسان من الأناية ليربطه بالمصلحة العامة.
- (١١) د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: ٢٠١ .
- (١٢) محمد باقر الصدر، الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية: ١٣٤ .
- (١٣) د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: ٢٢٩ .
- (١٤) محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية : ١٣٣ .
- (١٥) محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة: ٦٦ - ٦٩ .
- (١٦) محمد باقر الصدر، خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء: ١٠ .
- (١٧) العقلانية هنا لا تشير إلى المذهب العقلاني، بل هذا المفهوم يعبر هنا عن إعطاء قيمة للعقل.
- (١٨) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: المقدمة.
- (١٩) محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة: ١٦٧ - ١٧٠ .
- (٢٠) آلان تورين، نقد الحداثة: ٢٥ - ٣٠ .
- (٢١) د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: ٣٢٦ .
- (٢٢) د. محمد عبد اللاوي، فلسفة التاريخ في كتابات الإمام الصدر: ٢٨٢؛ د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: ٣٢٧ .
- (٢٣) د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: ٣٢٩ .
- (٢٤) المصدر نفسه : ٣٣٥ .
- (٢٥) محمد حسن الأمين، آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الإمام الصدر: ٥ .
- (٢٦) محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول: ٢٧ .
- (٢٧) يورغن هابرماس، القول الفلسفي للحداثة: ٢٣ .
- (٢٨) محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية: ٢٢ .
- (٢٩) المصدر نفسه: ٢٩ .

- (٣٠) عبد الجبار الرفاعي، منهج التأصيل النظري في فكر الإمام الصدر : ١٤٣ .
(٣١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: ٣٨٩ .
(٣٢) محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي: ١٩ .
(٣٣) محمد باقر الصدر، دور الأئمة : في الحياة الإسلامية: ٥٨ - ٥٩ .
(٣٤) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: المقدمة؛ محمد حسن الأمين، آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الإمام الصدر: ١٠ .
(٣٥) محمد حسن الأمين، آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الإمام الصدر: ١١ .
(٣٦) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: المقدمة؛ د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: ٤٤٦ .
(٣٧) ينظر : محمد باقر الصدر، اقتصادنا : ٢٣؛ د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر: ٤٤٦ .
(٣٨) محمد باقر الصدر، اقتصادنا: المقدمة؛ محمد باقر الصدر، خلافة الإنسان وشهادة الانبياء: ٤١ .

المصادر

- القرآن الكريم.

- ١- د. أحمد محمد زايد، مقارنة بين مفهوم الحداثة وما بعد الحداثة، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢م.
٢- آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة السورية، ط١، ١٩٩٨م .
٣- الصحاح في اللغة والعلوم، نديم مرعشلي - أسامة مرعشلي، تقديم الشيخ عبد الله العلايلي، ط١، دار الحضارة العربية، بيروت، ١٩٧٥م .
٤- عبد الجبار الرفاعي، منهج التأصيل النظري في فكر الإمام الصدر، مؤسسة دار الإسلام، لندن، ١٩٩٥م.
٥- عبد الحق مصطفى، الإمام الصدر: نموذج قراءة في مشروعه التأسيسي، دار الإسلام، لندن، ١٩٩٣م .
٦- قاموس اكسفورد الحديث.
٧- مجلة الفكر الجديد، العدد السادس، الإمام الصدر: دراسات في حياته وفكره، نخبة من الباحثين، مؤسسة دار الإسلام، لندن، ١٩٩٦م .
٨- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط٢، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م .
٩- محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م .
١٠- محمد باقر الصدر، الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية، دار الكتاب الإيراني، طهران، ط١، ١٩٨١م.

- ١١- محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية، بيروت، لبنان، دار التعارف للمطبوعات، ط٢، ١٩٨١م.
- ١٢- محمد باقر الصدر، خلافة الإنسان وشهادة الانبياء، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٧٩م.
- ١٣- محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للامام الصدر، ط٣، ايران، قم، ١٤٢٦ هـ . ق.
- ١٤- محمد باقر الصدر، دور الائمة : في الحياة الإسلامية، مجمع الفكر الإسلامي، ط٢، ايران، قم المقدسة، ١٤٠٩ هـ.ق .
- ١٥- محمد باقر الصدر، فلسفتنا، طهران، إيران، ط١٠، ١٩٨١م.
- ١٦- محمد حسن الأمين، آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الإمام الصدر، مؤسسة دار الإسلام، لندن، ١٩٩٣م .
- ١٧- د. محمد عبد اللاوي، فلسفة التاريخ من خلال كتابات الإمام الصدر، مؤسسة دار الإسلام، لندن، ١٩٩٦م .
- ١٨- د. محمد عبد اللاوي، فلسفة الصدر، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠١م .
- ١٩- محمد علي التسخيري، خمسون درساً في الاقتصاد الإسلامي، دار المشرق للثقافة والنشر، ط١، طهران، ٢٠٠٣م .
- ٢٠- د. مصطفى الشريف، الإسلام والحداثة، دار الفكر العربي، مكتبة الاسكندرية، ١٩٩٩م .
- ٢١- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٤م .
- ٢٢- يورغن هابرماس، القول الفلسفي للحداثة، ترجمة فاطمة الجبوشي، منشورات وزارة الثقافة السورية، بدون تاريخ.